



١٤٧٢٦ / ١٤  
العدد:

التاريخ: ١٨ / ١٠ / ٢٠١٧

مديريات واقسام وشعب العقود  
الى / الوزارات كافة  
الجهات غير المرتبطة بوزارة  
المحافظات كافة

### م/ خطابات ضمان السلفة التشغيلية

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها...

ترد الينا عدة استفسارات بشأن التعامل مع السلف التشغيلية الممنوحة للشركات العامة والمعفية بموجب التعليمات والتعاميم في الفترة التي سبقت اصدار تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ من تقديم خطاب الضمان الخاص بها وعند اجراء عملية التسوية وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥ يتعذر على هذه الشركات اعادة مبلغ السلفة التشغيلية بسبب التصرف بها لصالح العقد علما ان اغلب الشركات العامة قد التزمت بعقود مع شركات اخرى وبسبب الازمة المالية تعذر عليها الاستمرار في تنفيذ العقود وتم تجميد اغلبها اضافة الى ان هذه الشركات تعمل بالتمويل الذاتي حيث يتم صرف رواتب موظفيها من عائدات مشاريعها العاملة مع العرض ان لهذه الشركات ايضا ديون مستحقة الدفع عن اعمال منجزة مع جهات حكومية ووزارات اخرى يتعذر استحصالها في الوقت الحاضر بسبب الازمة المالية ولكون التعليمات السابقة قد اعفت الشركات العامة من تقديم خطاب ضمان السلفة التشغيلية دون خطاب ضمان حسن التنفيذ ترى جهات التعاقد ان يتم الحجز على خطاب ضمان حسن التنفيذ لصالح مبلغ السلفة التشغيلية ولكون قرار مجلس الوزراء اعلاه لم يعالج التعامل مع مثل هذه الحالات وبهذا الصدد نود بيان الاتي :

- ١- تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بموجب كتابنا ذي العدد (٢٠٠٥٩/٧/٤) في ٢٠١٦/٩/٢١ متضمنا عدد من المقترحات .
- ٢- اجابتنا الدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها ذي العدد (ق/٣٢٤٩١/٦/١/٢) في ٢٠١٦/١١/٢٤ بأهمية عقد اجتماع تداولي بين الجهات المعنية (وزارة الاعمار والاسكان والبلديات ووزارة الصناعة ووزارة المالية وديوان الرقابة المالية) للخروج بحلول مقبولة .
- ٣- تم عقد الاجتماع التداولي بين الجهات اعلاه وتم الخروج بالتوصية الاتية والمتضمنة (طالما ان الشركات العامة مستثناة من تقديم خطاب ضمان السلفة التشغيلية وفق القانون ويتعذر عليها اعادة مبلغ السلفة التشغيلية وذلك للتصرف بها عن طريق اجراء التعاقدات مع شركات اخرى لصالحها والتي تأثرت هي الاخرى بالازمة المالية يتم اعتبار المبلغ المتبقي من السلفة التشغيلية التي تعذر تسديدها دين بذمة هذه الشركات يتم تسديدها في أقرب فرصة ممكنة او عند توفر السيولة المالية ويتم تثبيت ذلك بكتاب رسمي صادر من الشركة العامة الى جهات التعاقد يتضمن التزامها بما ورد في اعلاه ) .



العدد:

التاريخ: ٢٠١ / /

٤- ابدت الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بموجب كتابها ذي العدد (ق/٢/١٦/١٩٥٧) في ٢٠١٧/٦/١٤ عدم وجود مانع من اعتماد ما جاء في التوصية الواردة في الفقرة (٣) اعلاه وعليه تقرر اعتمادها في معالجة مثل هذه الحالات من قبل جميع جهات التعاقد .

### للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه ... مع التقدير

د. ماهر حماد جوهان  
الوكيل الفني وكالة  
٢٠١٧/٧/٣

نسخة منه الى:-

- مجلس النواب / مكتب السيد رئيس المجلس .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مجلس الوزراء / مكتب السيد رئيس الوزراء .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مجلس القضاء الاعلى / مكتب السيد رئيس المجلس .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية .. اشارة الى كتبكم اعلاه .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد الوزير .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد وكيل الوزارة الاداري .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد وكيل الوزارة الفني .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد الوزير / قسم العقود .. ونفس الغرض اعلاه ... للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية .. شعبة العقود .. نفس الغرض اعلاه .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات .. شعبة العقود .. نفس الغرض اعلاه .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات .. شعبة العقود .. نفس الغرض اعلاه .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة تخطيط القطاعات .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- الدائرة القانونية .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- قسم التنسيق والمتابعة / للحفظ .

للاستفسار E-mail: contracts.dp40@ mop.gov.iq

احمد ا. ٧/١٣

(٢-٢)